دور الجيش في الفترة الإنتقالية الديمقراطية التونسية

شاران غريوال (جامعة برنستن)

في الصيف ٢٠١٣، خرج التونسيون إلى الشوارع في محاولة للإطاحة بحكومة الترويكا، شجعهم الإنقلاب في مصر. وبينما هتف المتظاهرون للجيش لإزالة الترويكا، أجرى سياسيون معارضون اتصالات مع مسؤولين عسكريين لحثهم على التدخل. وعلى الرغم من هذه الدعوات، اختار الجيش التونسي عدم اتباع طريق نظيره المصري. علاش؟ لماذا لم يتدخل الجيش التونسي في عام ٢٠١٣؟

الإجابة على هذا السؤال هي جزء مهم من فهم لماذا نجحت الديمقراطية في تونس، في حين فشلت في اماكن أخرى كما في مصر. وبناء على ذلك، كان فهم هذا اللغز أحد محاور أبحاثي في تونس في العامين الماضيين. وللإجابة عليه، أجريت مقابلات مع ٣٤ ضابطا عسكريا متقاعدا من الرتبة عريف أول إلى فريق أول و ٢٥ مدنيا مسؤولا عن إدارة الجيش من مستشار إلى رئيس الجمهورية. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت دراسة استقصائية شملت ٧٢ ضابطا متقاعدا بمساعدة جمعية قدماء ضباط الجيش الوطني.

من هذه المصادر تظهر ثلاثة تفسيرات رئيسية لسلوك الجيش التونسي في ٢٠١٣.

الأول و الأكثر شيوعا هو الطابع المحترف والجمهوري للجيش. منذ الإستقلال، لم يتذوق الجيش التونسي السلطة السياسية، وبالتالي لم يفسد من قبلها. وسعى الرئيس السابق الحبيب بورقيبة إلى إبقاء الجيش بعيدا عن السياسة، وحظر على العسكريين التصويت والانضمام للأحزاب السياسية. وأرسل الضباط اساسا إلى البلدان الديمقراطية للتدريب، مما قد يسهم في إضفاء الاحتراف. ومن منظور سوسيولوجي، بما أن الجيش لم يكن طريقا إلى السلطة السياسية أو الإقتصادية كما هو الحال في مصر مثلا، فإن نوعية الأشخاص الذين ينظمون إلى الجيش التونسي ليست سياسية. ويتأكد الأمن العسكري من ذلك خلال تحقيقاته أثناء عملية التجنيد.

في الواقع، معظم الضباط الذين تحدثت إليهم كانوا يترددون في التعبير عن الآراء السياسية. ومع ذلك، في حين أن حياد الجيش عامل مهم، فإنه لا يمكن أن يكون التفسير الكامل. وفي نهاية المطاف، قام بعض الضباط العسكريين، بمن فيهم أولئك الذين تدربوا في فرنسا وامريكا، بتخطيط الإنقلابات في عامي ١٩٦٢ و١٩٨٧، في حين ان بعضهم الآخر تولى بسهولة مواقف سياسية عندما اتيحت الفرصة في الفترة ١٩٨٧ –١٩٩٠.حتى لو كانوا اقلية، كان هناك بالتأكيد بعض الضباط الذين كانوا أكثر استعدادا للقيام بأدوار سياسية. وشرح كامل لرفض الجيش التدخل في ٢٠١٣ يجب أن يشمل هذا الاحتمال.

ولذلك فإن التفسير الثاني يركز على المصالح المؤسسية للجيش. وتشير الدراسات الأكاديمية حول الإنقلابات إلى انها تميل إلى حدوثها ردا على التعديات على المصالح العسكرية، مثل خفض ميزانياتها ورواتبها أو انتهاك امتيازاتها السياسية. ولكن في حالة تونس، كان الإنقلاب من غير المرجح لأن الجيش شهد تعزيزا لمصالحه اثناء الانتقال إلى الديمقراطية. وفي الاستطلاع، وافق او وافق بشدة اكثر من ٩٠ بالمئة من الضباط ان الرئيس السابق زين العابدين بن علي أهمل الجيش وفضّل وزارة الداخلية على وزارة الدفاع. بعد الثورة، تحسنت حالة الجيش. من الناحية المادية، زادت ميزانية الدفاع بسرعة أكثر من أي وزارة أخرى، وتلقى الجيش أسلحة جديدة ومساعدات من الدول الغربية. من الناحية السياسية، تم إضفاء الطابع المؤسسي على تأثير الجيش على السياسة الأمنية من خلال التمثيل المنتظم في مجلس الأمن القومي ومن خلال منصب مستشار عسكري لرئيس الجمهورية. وفي المسح، كان الضباط الذين وافقوا انّ وضعية الجيش تحسنت اكثر داعمة إحصائيا للديمقراطية، مما يوحي بأن هذه المصالح المؤسسية قد يكون لها تأثير على المواقف تجاه الإنتقال والإنقلاب.

وهناك مجموعة أخيرة من الفرضيات تتعلق بقدرات أو امكانيات الجيش على إجراء انقلاب. ويجادل البعض بأن الجيش كان ضعيفا جدا للتدخل. ومن ناحية المقارنة، قد حسبتُ أنّ متوسط حجم القوات المسلحة في ٢١٢ انقلابا ناجحا بين ١٩٥٠ ٢٠١٢ كان ما يقرب من ٧٦.٣ جندي لكل ١٠٠٠ مدني. كان في تونس في عام ٢٠١٣ حوالي ٧٧.٣ جنديا، أو ٨٩.٤ عند ضم الحرس الوطني. وبالمثل، كان لدى الجيش حوالي ٥٠ دبابة وسيارة مدرعة في وقت الإنقلاب الناجح، في حين ان في تونس كان هناك ١٩٢سيارة، إعلى من المتوسط بالكثير. وبحسب الكتب، بدا الجيش التونسي قويا بما فيه الكفاية لإجراء انقلاب.

وسؤال ذات صلة هو ما إذا كان هناك تأييد شعبي كاف للتدخل. ووجد "مسح القيم العالمي" أن ٣٣ بالمئة من التونسيين في عام ٢٠١٣ صنفوا الحكم العسكري كطريقة جيدة إو جيدة جدا لإدارة البلاد. وكان هذا المستوى من التأييد الشعبي مشابها لتايلاند قبل انقلاب عام ٢٠١٤ (٣٤ بالمئة) وفوق تركيا قبل التدخل عام ١٩٩٧ (٢٤ بالمئة) ونيجيريا قبل انقلاب عام ١٩٩٣ (٢٩ بالمئة). وباختصار، يبدو أنه كان للجيش التونسي في عام ٢٠١٣ قدرات مادية وشعبية كافية للتدخل. ونتيجة لذلك، فإن رفض الجيش التونسي للتدخل في ٢٠١٣، في تحليلي، ينبع إلى حد كبير من احترافه ومصالحه المؤسسية التي تحسنت تحت الديمقراطية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكر جميع الضباط الذين جعلوا هذه الدراسة ممكنة. وإجمالا، تبرع من أجريت معهم المقابلات بما يقرب من ١٠٠ ساعة لمناقشة هذه المسائل وتطوير بحثي. أنا مدين بشدة لرغبتكم في مشاركة قصصكم وتحليلكم. إنها مسألة حساسة، ولكنها مهمة للغاية لكي نفهم لماذا تنجح بعض الإنتقالات الديمقراطية وتفشل الأخرى.